عقب أحداث سنة 2011 بقيت منظومة التعليم في بادئ الأمر على ما هي عليه ولم يطرأ أي تغيير إلا في بعض المناهج التي رأى حكام ليبيا الجدد أنها ترتبط بالنظام السابق فطال التغيير مناهج التربية الوطنية والتاريخ وبعض المناهج الأخرى، وبقي القطاع على ما هو عليه إلا أن عدد من الخطط التي كانت مبرمجة للتطوير وتطبيق النظم الجديدة توقفت، ولم تطبق، وتأثر قطاع التعليم ومؤسساته بالأوضاع الأمنية والتغيرات السياسية التي طرات لاحقا نتيجة الانقسامات السياسية بين الأطراف المتصارعة في البلاد.

وتؤكد التقارير أن قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تضررت، خاصة في الفترة الزمنية الممتدة بعد 2014 حيث اندلعت الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية المختلفة في البلاد، حيث تعرضت أعداد كبيرة من المدارس والمعاهد والكليات لأضرار مباشرة لوجودها في مواقع الصراعات المسلحة، وقد تم استخدامها من قبل بعض التشكيلات المسلحة كمواقع ومعسكرات لإيواء المقاتلين وتخزين الأسلحة والذخائر، إضافة لاستخدامها من قبل بعض المليشيات كمعتقلات وسجون خارج إطار القانون.

ويتم استخدام العديد من المدارس العمومية لإيواء الأسر المشردة في كل المدن التي دارت فيها اشتباكات مسلحة أو حروب بما في ذلك المدن التي شهدت حروب ضد التنظيمات الإرهابية مثل سرت وبنغازي ودرنة.

تعاني المدارس من غياب الصيانة الدورية وتوريد الأدوات والكتب المدرسية التي تتأخر ويتأخر معها بداية العام الدراسي، ، كما تعاني المدارس تعرضها للتهديدات الأمنية، وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، إضافة إلى انقطاع الاتصالات والانترنت، وغيرها من الخدمات.

ويرى الكاتب والأكاديمي الليبي مصطفى الفيتوري، أن غياب الأمن يبقى مصدر الخوف الرئيسي لجميع الأسر الليبية، ما يفسر سبب رفض الكثير منها إرسال أبناءها إلى المدرسة، فالمدارس العامة لا توفر على وسائل النقل، ما يعني أن العائلات تضطر لأخذ أطفالها إلى المدرسة، أو تعتمد على وسائل النقل الخاصة مثل سيارات الأجرة، وهذا يبدو أكثر صعوبة، لأن المصارف تعاني من نقص السيولة النقدية.

وقد فتحت كل هذه المشاكل الباب للمدارس الخاصة، فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انتشرت المدارس الخاصة في كل أرجاء البلاد، ويرجع ذلك أساسا لتوفر وسائل النقل للأطفال الصغار، لكن تكلفتها أعلى، ومستوى جودة الدراسة ببعضها خارج نطاق التقييم ما قد يؤدي إلى تدني مستوى جودة التحصيل عبرها، ، وتقدر منظمة اليونيسيف عدد التلاميذ في المدارس الليبية بحوالي 1،2 مليون تلميذ، يتغيب منهم حوالي 279 ألفا عن الدروس، وبالنظر للوضع الراهن في ليبيا فإن قطاع التعليم يعد من أكثر القطاعات تضررا، بل يعد بمثابة الضحية الأكبر لما تعانيه البلاد من إنفلات أمني وتدن في مستوى الخدمات، وهذا ما يعني أن المشاكل تزداد تفاقما والحلول تزداد صعوبة باعتبار التعليم هو القاطرة التي عن طريقها يمكن قيادة أي بلد من وضع إلى آخر.

ويمكن حصر مشاكل التعليم في عدة نقاط اهمها:

الأوّل: ضعف المعلّم، تأهيلا وقدوة، فكما هو معلوم؛ فإنّ المعلّم هو أهم حلقة في السلسلة التعليميّة، فمهما كان المنهج مميّزا فلن يفيد ما دام المعلّم غير كُفء.

ولكنّ الذي يحدث هو الزجّ بآلاف الخرّيجين سنويّا، ومن مختلف التخصّصات إلى قطاع التعليم في ليبيا الذي يشهد تضخّما متزايدا، فهو أكبر قطاعات الدولة من حيث الموظفين (أكثر من 650 ألف/2017) والمرتبات المصروفة لهم (25٪ من الميزانية العامّة المرتبات). آلاف منهم يُحالون على الملاك الوظيفي، أي: مرتبات دون عمل.

هؤلاء الخرّيجون يُقحَمون في السلك التعليميّ دون أن يدرسوا طرق التدريس في الجامعة، ولا أدبيات التربية قبل العمل، والمحصّلة معلّم ضعيف، حتى لو استوعب المادة جيّدا، فلا يوجد ضامنٌ بإيصالها إلى الطالب بالشكل الصحيح والفعّال.

يتكامل مع هذه النقطة، غياب معامل مجهّزة، ووسائل إيضاح، والتي تعتبر ضروريّة في كلّ المواد، وليس فقط في مواد بعينها كالحاسوب كما يتوهّم البعض، إضافة إلى تغيير المناهج كل سنة تقريبا منذ العام 2014.

الثاني: غلبة التلقين في التدريس وحشو المعلومات، وغياب التفكير الناقد بشكل تامّ. حيث يتمّ اعتماد أسلوب الحفظ، المعتمد منذ عقود في العمليّة التعليميّة، وجعل حصص مخصّصة لذلك، إضافة إلى تطبيقات شهرية وسنوية تعتمد عليه.

الثالث: إهمال المواد الفنيّة كالرسم والموسيقى وعدم توضيح أهميّتها للطالب، سعيا إلى تغيير النظرة الخاطئة نحوها، والتي هي تراكمات عقود – لها تقاطع اقتصادي وسياسي – من انتقاص قدر الفنون، وحصرها في مجالات معيّنه، وغياب المعلّم الكفء، بشكل جعل حصص الفنون تتحوّل بشكل أوتوماتيكيّ إلى حصص الرياضة وتدارك المنهج.

الرابع: غياب نشاطات خارج المنهج (Extracurricular Activities) والتي تهملها الأسرة الليبيّة بشكل كبير، على حساب التعليم، ولا يتضمّنها البرنامج التعليميّ. فيدرس الطالب مراحل مهمّة وطويلة من عمره في التعليم في ليبيا دون أن يحتكّ بالمجتمع في نشاطات متنوّعة، ودون أن يكتسب هواية تذكر.

أمّا في المرحلة الجامعيّة، فالأمر مختلف نوعا ما. فعلى الرغم من البراح الذي يتيحه النظام التعليمي الجامعي للطالب، من حيث فسحة المكان وعدم التقيّد بالحضور والاحتكاك بالآخرين، وترحيل المواد، إلا أنّ هناك مشاكل هيكليّة في النظام الجامعي.

فإضافة إلى تدنّي تصنيف الجامعات الليبيّة عالميا (لا توجد أيّ جامعة ليبيّة ضمن 4000 جامعة الأولى لسنة 2019) بشكل لا يضمن جودتها أصلا واعتمادها، بعد تخرّج الطالب منها (طبعا إن نجت من القصف) فهناك ملاحظات هيكليّة حول نظامها التعليمي:

الأولى: تقديس الامتحانات بشكل عجيب، تجعل منها غاية في ذاتها، لا وسيلة. وعدم تقدير المجهود الذي يبذله الطالب الجامعي في سبيل ذلك، فيكون التقييم محصورا فقط في أدائه يوم امتحانه.

الثانية: عدم الاهتمام بمواد مناهج البحث العلمي، والمنطق، وطرق التدريس، والتي هي مهارات لا غنى للطالب الجامعيّ عنها، مهما كان تخصّصه، فمن المعيب أنّ الخرّيج الجامعيّ لا يعرف أساسيات كتابة البحث العلمي، ولا آليات جمع المعلومات، ولا طرق استخلاص النتائج. وأيضا لا يعرف توضيح معارفه لغيره، فهما تمكّن شخص ما من تخصّص ما، فإذا لم يستطع تدريسه لغيره وتبسيطه؛ فسيكون فهمه له ناقصا، حتى وإن لن يعمل في السلك التعليمي يوما.

الثالثة: غياب مفاهيم وتقنيات التعليم الإلكتروني، من أبسط خدماته، كتعبئة النماذج وملء الاستمارات وتجديد القيد واعتماد المقرّرات، والتي لا تزال تسير بشكل كبير في كثير من الجامعات بالطريقة التقليديّة، من شراء النماذج من الأكشاك، وتصويرها من مكاتب التصوير، والوقوف في طوابير لتجديد القيد وما إلى ذلك، إلى أهمّها وهي توفير مكتبة إلكترونيّة شاملة بالمناهج والمراجع والشروحات الصوتية والمرئيّة، بشكل يُغني الطالب عن استنزاف مجهوداته، وتوفيرها في الفهم والعلم.

بالتأكيد لا تقتصر أهميّة التعليم في الحصول على عمل وحسب، ولكن يُعتبر التعليم (الإلمام بحقل معيّن واكتساب المهارات حوله) أحد أهم وسائل الحصول على مصدر دخل، سواء وظيفة بقطاع عام أو خاصّ أو مستقلّ، أو البدء بمشروعك الخاصّ.

في ليبيا ونظرا لطبيعة المجتمع الاستهلاكيّ ونظامه الاقتصاديّ الاشتراكيّ لمدّة عقود، حيث قلّصت الدولة الليبيّة منذ سبعينات القرن الماضي، القطاع الخاصّ إلى حدّ المحاربة والإنهاء، وضمّت كلّ القطاعات إلى القطاع العام (لا يوجد عمل خاص، ولا يوجد موظّف خارج الدولة) ما رسّخ لدى الأجيال المتعاقبة فكرة الحصول على عمل عند الدولة، وضرورته لحياة آمنة.

إضافة، إلى تكدّس الخرّيجين في تخصّصات بعينها، والتي تشبّعت منذ سنوات، ولا قدرة لها ولا مرافق لاستيعاب أعداد أكبر، وذلك لعدم وجود سياسات توجيه الطلّاب إلى تخصّصات موافقة لمتطلبات سوق العمل الليبيّ. مما أدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة.

الأمر الآخر الأكثر مرارة، أنّه وبعد التخرّج، وعلى فرضيّة حصولك على وظيفة في مجال تخصّصك، وعمل تحبّه؛ فإنّ المردود الماليّ لا يوائم عدد ساعات العمل، وتضخّم العملة، وغلاء الأسعار، وانعدام السيولة، والأهمّ لا يقارَن أصلا بوظائف أخرى، لها دخلٌ أعلى ولا تحتاج شهادة (سوق الدولار) وبعضها غير قانوني ولا أخلاقي (التهريب، والثراء الفاحش في وقت قليل).

بداية العام الدراسي أكتوبر 2018 :

اعتصم العديد من المعلمين في المنطقة الشرقية احتجاجا على تجاهل المسؤولين لمطالبهم المتمثلة في زيادة الرواتب والتأمين الصحي وحماية المعلم وقدسية الأماكن التعليمية، بينما في المنطقة الغربية والجنوبية، تقام سلسلة من الامتحانات والاختبارات للمعلمين من أجل قبولهم من جديد في السلك الوظيفي، الذي صار بحاجة إلى تطوير وتصفية للعديد من الأشخاص غير الأكفّاء، ولكن هذه السياسه الاصلاحيه كانت في حاجه الى ان تقوم اصلاحات على المستوى المتوسط من الادارات في الوزاره، وهو ما عانى منه الوزير حيث إن بيروقراطيه الشوارع قد تمكنت من اسقاط الوزير، نتيجه القرارات التي اتخذها في وقت غير مناسب حيث انه لم يستطع اصلاح الوزاره تماما، ونزع الفساد منها ولذلك شكك وزير التعليم السابق في حكومه الوفاق الدكتور عثمان عبد الجليل في دقه المعلومات التي اعتمد عليها في اصدار قرارات ايقاف مرتبات بعض الموظفين في قطاع التعليم، واحالتهم إلى التحقيق حيث حمل المسؤوليه إلى مراقبي التعليم الذين قدموا له تلك المعلومات مؤكدا على ان تلك الاخطاء لا تفسد القرارات جوهر مصداقيتها وخلعتنان عبد الجليل في معرض رده على خالد شكشك رئيس ديوان المحاسبه الذي وصف قراراته بايقاف رواتب العاملين في قطاع التعليم واحالتهم الى التحقيق بعدم الدقه والموضوعيه، قال ان الاجراءات التي تم اتخاذها بما يتعلق بالاشخاص الذين ليس لديهم بيانات في الملاك الوظيفي ليست وليده او ردت فعل كما يحاول البعض تسويقها وانما هي نتاج عمل بالتنسيق بين الوزاره ومراقبي التعليم في البلديات لاكثر من عام ولفت يا عبد الجليل اللي انتباه الى انه قد قامت الوزاره بفتح تحقيق للبحث عن المسؤول عن هذه التجاوزات والمستفيدين منها اتحاد الاجراءات التاديبيه بحق ما ارتكبوا هذه الجرائم وقال في ختام كتابه انه يخل مسؤوليتي القانونيه والاخلاقيه والمهنيه عن عدم الوقوف في وجه هؤلاء المخالفين ومنع اهدار المال العام، ومنع شريحه المعلمين الفعليه من احتماليه الحصول على الزياده المستحقه

لكن لا أحد من الطرفين راضٍ عن إدارة وزارته، ولا الوزارات راضية على المعلمين التابعين لسلطتها، فقرر بعضهم الاعتصام وبعضهم المشاركة والتماهي مع قرارات الدولة، وكانت قرارات وزارة التعليم في المنطقة الغربية قد تكون أكثر جرأة خلال مواقف كثيرة في فترة قصيرة، لكن التعليم بشكل عام، بحاجة إلى ثورة علمية جديدة، تطور المنهج الليبي وطريقة التدريس.

الخاتمة:

ان نظر الاصلاحيه التي كان ينظر بها الدكتور عثمان عبدالجليل وزير التعليم السابق هو الشيء ضروري لان الفساد قد نخر عظام الوزاره حيث انه كما ذكرنا سابقا لا توجد انتاجيه من ذلك التعليم حيث انه يقومون بعمليه الحشو للطلبه دون خروج اشخاص لديهم معلومات حقيقيه ولديهم قدره على تطبيق المعلومات التي تم اخذها وذلك لعدم تاهيل المعلمين ولكن ما حدث ان الفساد الموجود في الوزاره ادى الى المازق الذي وقع فيه الدكتور عثمان عبدالجليل حيث انه لا يوجد تعاون بين الوزارات وانه من المفترض ان تكون هناك تعاون بين معظم الوزارات حيث انه وزاره الاقتصاد اليه يقوم بالتخطيط لسير اقتصاد الدوله يجب ان تتعاون مع وزاره العمل لدراسه سوق العمل ووضع متطلبات السوق لكي يقوم وزاره التعليم بتوجيه الطلبه نحو التخصصات المطلوبه وايضا لدينا مكاتب مراقبي التعليم بالبلديات الذين يفترض بهم ان يقوموا بالرقابه على سير عمل المؤسسات التعليميه في المنطقه الا انهم يساهمون بذلك في هذا الفساد حيث انهم يغضون الطرف عن المعلمين الغير مؤهلين والمتغيبون والذين ياخذون رواتب شهريه ويكونون عبئا على الميزانيه العامه للدوله الليبيه وهو ما جعل ليبيا تخرج من تصنيف مؤشر التعليم العالمي حيث ان جوده التعليم اصبحت معدومه تقريبا وللاسف كان الضغط الذي يمارسه المعلمون كان بطريقه سلبيه حيث ان المعلمين يريدون زياده في المرتبات وتأمينا صحيا دون انتاجيه ولعل الضغط الذي يمارس من مؤسسات رقابه التعليم الدوليه قد تجعل الحكومه الليبيه تعيد النظر في سياساتها التعليميه وقد تساهم في وضع نظام افضل التعليم في ليبيا وقد بدات هذه الاجراءات في حيث انه يتم الان العمل على انشاء هيئه مستقله لجوده التعليم لا تخضع للسلطه التنفيذيه ويستوجب قيام حكومه قويه لوزير مدعوم لمكافحه الفساد وانقاذ التعليم في الدوله.